استراتيجية السياسة الامريكية في الشرق الاوسط:

ما معنى ان تقف امريكا ضد الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني وتقوم مع اسرائيل بفرض حصار خانق عليه؟

لقد تغوّلت العولمة واصبحت وحشاً كاسراً.. واحتلال العراق هو جزء من رؤية شمولية استراتيجية لواشنطن

د. فايز رشيد*

■ شهدت سنوات منتصف القرن الماضي وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية انحساراً للنفوذ البريطاني في الشرق لاوسط، وتداعياً في قدرة «الامبراطورية التي لا تغيب الشمس عن ممتلكاتها» على الاستمرار في حمل اعباء سياستها التاريخية، كانت الامبراطورية تتلاشى، واخذ الذبول يعتري المعالم الاساسية لعنفوانها.

من زاوية ثانية، وفي تلك المرحلة بدأت الولايات المتحدة في التطلع نحو المنطقة وبناء المصالح فيها، لملء الفراغ من جهة، ولوضع العراقيل امام ما تعتبره مدّاً شيوعياً وامكانية تأثيره على البحار الدافئة من جهة اخرى، وقبل هذا وذاك بدأت الولايات المتحدة خطواتها الاولى في نهج استراتيجي وشت ملامحه باحكام السيطرة على مناطق جغرافية كثيرة من العالم، وبضمنها: الشرق الاوسط ـ المنطقة الحيوية ـ في القاموس الجيوسياسي لبناء مناطق النفوذ آنذاك.. كان هذا هو جوهر التوجه الامريكي الذي غلّف خطواته في عهد الرئيس ترومان بحصر سياسة الولايات المتحدة في اطار معاداة الشيوعية في الوطن وعبر البحار، ولذلك اتخذ الكونغرس الامريكي في حزيران (يونيو) من عام 1947 قراراً عرف «بقرار فاندنبرغ» والداعي الى «انتهاج سياسة امريكية معادية للشيوعية على اساس الاتفاقات الجماعية حيث امكن، والعمل الانفرادي حينما تدعو الحاجة الى ذلك»، وكذلك اقرّ مقترحات الرئيس ترومان الاخرى. بالمعنى الفعلي، فان مضمون القرار، اعطى الولايات المتحدة حق استخدام القوة حيثما تعتبر ذلك ضرورياً، حتى وان تناقض ذلك مع القانون الدولي المعاصر، وقرارات الامم المتحدة.

لقد تضمنت مقترحات الرئيس الامريكي آنذاك، والتي اقرّها الكونغرس مبدأ رئيساً وهو مبدأ الاحتواء (Containment)، وتضمنت ايضاً سلسلة خطوات ترتكز الى مفهوم توراتي يقول «من ليس معنا فهو ضدنا».

ومن اجل تحقيق سياساتها اتخذت الولايات المتحدة اساليب كثيرة من بينها: تقديم مساعدات للدول الاخرى، وقد جرى التعبير عن ذلك من خلال مشروع مارشال ومشروع النقطة الرابعة H4، ايجاد واجهات ويافطات تحت مسميات كثيرة: ثقافية واجتماعية واقتصادية من اجل تفعيل دور المخابرات المركزية الامريكية في هذه الدول، اقناع الشعوب الاخرى بنمط الحياة الامريكي في «الرخاء والسعادة»؛ بمعنى آخر، العمل على تسيّد النموذج الامريكي كنمط حياة في العالم، وفي مراحل تاريخية مختلفة تدخلت الولايات المتحدة عسكريا وبشكل مباشر ان في الحرب العالمية الاولى عندما كانت الولايات المتحدة من وراء البحار طرفاً في معركة الامبراطوريات آنذاك، او في الحرب العالمية الثانية، وقد اعطت تدخلها عناوين مثل «الاستجابة لنداء الواجب» «والاستجابة لنداء المبدأ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها» تنفيذاً للمبادئ الاربعة عشر، التي كان قد اعلنها الرئيس ويدرو ويلسون بعد الحرب العالمية الاولى، وجعل منها اسساً للسياسة الامريكية الخارجية.

لقد تخطت التدخلات الامريكية فيما بعد، حدود ما سبق ذكره، الى القيام بانزالات عسكرية، لبنان 1958، القيام بغارات عسكرية مباشرة: ليبيا، السودان، او بالغزو المباشر: كما حصل في غرينادا وغيرها، او الاحتلال المباشر كما في فيتنام وافغانستان والعراق مؤخراً.. وكان ذلك رغماً عن الامم المتحدة والشرعية الدولية.

لقد جسّد جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الامريكي في ولايتي الرئيس ايزنهاور، مبادئ الرئيس ترومان في سياسة الاحتواء وفي التدخل المباشر في بعض الاحيان. ووفقاً لوليام ابلمان وليامز، فان دالاس «كان يسعى الى الجمع بين امبريالية اخلاقية والتوسع الاقتصادي خارجياً» لقد اعتبرت الولايات المتحدة في تلك الفترة: ان الحرب الباردة هي كفاح بين قوى الخير وقوى الشر، وعلى الامم شأن الافراد، اختيار الجانب الذي تنحاز اليه وان تتحمل مسؤولية اختيارها.

لقد اعتبر دالاس الشرق الاوسط ذا اهمية فائقة في الحرب الباردة، ذلك تماشى مع اعتبار الرئيس ايزنهاور (الذي كان قد شغل منصب القائد الاعلى لقوات حلف الاطلسي ابّان الحرب العالمية الثانية) للشرق الاوسط بانه المنطقة الاهم في العالم.

لقد تركزت السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس، بالنسبة الى الشرق الاوسط، في النقاط التالية:

1 ـ ابقاء الاتحاد السوفييتي خارج هذه المنطقة، التي يجب الاحتفاظ بها ضمن ما يسمى بـ«العالم الحر».

2 ـ ان مخالفة هذا المبدأ تؤول الى عواقب وخيمة على الغرب، اذ تسبب تحولاً فاصلاً في توازن القوى العالمي، اضافة الى تشكيلها خطراً مباشراً على الاقتصاد الاوروبي نتيجة امكانية سيطرة السوفييت على نفط المنطقة.

3 ـ ان انتصار الشيوعية في الشرق الاوسط يعني فيما يعنيه: امكانية تغلغلها في العالم الاسلامي، وهو ايضاً سيكون مقدمة لانتصارات تالية في آسيا وافريقيا، ومن ثم امكانية الانتقال الى اوروبا.

4 ـ ان اي نفوذ للاتحاد السوفييتي في الشرق الاوسط، يشكل خطراً مباشراً على الامن القومي الامريكي.

انطلاقاً من هذه المبادئ لجأت الولايات المتحدة الى ربط دول المنطقة بعجلتها من خلال الاحلاف العسكرية، ولذلك تم انشاء حلف او ميثاق بغداد في عام 1955، وتم توقيع معاهدة الصداقة والدفاع المشترك بين العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا. لقد قسم هذا الحلف الدول العربية الى محورين: الدول الموالية للغرب والدول غير المنحازة، وقد ادى ذلك الى ابتعاد الدولة العربية الاكبر، في عهد الرئيس عبد الناصر عن الغرب.

لقد فشلت اهداف هذا الحلف بفعل النضال الفعلي للجماهير العربية، والتظاهرات التي انطلقت في البلدان العربية ضده، وكذلك بسبب قيام ثورة في العراق في عام 1958، وكان من اولى خطواتها: الانسحاب من حلف بغداد، الذي اعيدت تسميته بعد ذلك الى «معاهدة المنظمة المركزية». ورغم كل الاحتياطات الامريكية، فقد وجد الاتحاد السوفييتي في تلك المرحلة موطئ قدم له في البلدان العربية من خلال مصر، وكان ذلك نتيجة لاخطاء اقترفتها الولايات المتحدة مع اكبر دولة عربية، فقد امتنعت عن الاستجابة لطلب من مصر بشراء السلاح منها في عام 1955، مما حدا بمصر الى عقد صفقة تسليحية مع تشيكوسلوفاكيا في نفس العام، وكان رد الفعل لامريكي ان سحبت الولايات المتحدة عرضها لتمويل المرحلة الاولى من بناء سد اسوان العالي، ومن ثم تعهد الاتحاد السوفييتي بمساعدة مصر في بنائه، واستوردت مصر الاسلحة السوفييتية في عام 1965 واعترفت بالصين الشيوعية في نفس العام.

كان لسياسة الولايات المتحدة آنذاك في احتواء الدول العربية، وعدم تمكينها من امتلاك اية اسلحة متطورة قد تهدد حليفتها اسرائيل، رغم اعتداءات الاخيرة على القوات المصرية في غزة بشكل متكرر، وصولاً الى المشاركة المباشرة في شن العدوان الثلاثي على مصر باتفاق مع فرنسا وبريطانيا واحتلال سيناء ومنطقة قناة السويس، واعتداءاتها المتكررة على مناطق كثيرة في الضفة الغربية التابعة للاردن آنذاك. ونتيجة لوقوف الولايات المتحدة في وجه حركة التحرر الوطني العربية، التي عاشت اوجها في الخمسينيات والستينيات ابّان عهد الرئيس عبد الناصر، الاثر الكبير في زرع بذور الكراهية لسياستها الشرق اوسطية بين صفوف الجماهير العربية.

وساهم في ذلك ايضاً، تآمرها المباشرة على قيام دولة اول وحدة عربية في عام 1958 بين مصر وسورية، وتآمرها على الانظمة التقدمية العربية، وصولاً الى تأييدها المباشر ومشاركتها الفعلية في الحرب العدوانية التي شنتها اسرائيل في عام 1967 على ثلاث دول عربية هي: مصر وسورية والاردن، واحتلت فيها صحراء سيناء وهضبة الجولان، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والعمل على اسقاط النظام التقدمي للرئيس عبد الناصر.

لقد باتت مصر هدفاً للولايات المتحدة منذ بداية الستينيات، كما يكشف الدبلوماسي الامريكي: ديفيد نيس، الذي كان قائماً باعمال سفارة الولايات المتحدة في القاهرة حتى شهر ايار (مايو) عام 1967، فقد القى خطاباً في جامعة كولورادو في شهر نيسان (ابريل) من عام 1968 قال فيه بان الولايات المتحدة امتنعت عن الاستجابة لطلبات مصر المتكررة بشراء القمح الامريكي في اوائل عام 1966. واستطرد: «لقد كنا سلبيين على نحو غير عادي في مشروعين لهما اهمية كبرى، ولم نستجب للطلب المصري بالمساعدة فيهما، وهما: مشروع ساليا الزراعي في المنطقة الواقعة الى الشمال والى الغرب من الاسكندرية، ومشروع تحسين قناة السويس على نمط حديث».

وقال نيس عن هدف السياسة الامريكية في الشرق الاوسط آنذاك «هو اسقاط نظام الرئيس عبد الناصر في مصر وعزل مصر عن بقية العالم العربي».

كانت الولايات المتحدة قبل حرب حزيران (يونيو) وبعدها تؤيد مبدأ «الاستقلال» و«السلامة الاقليمية» لجميع الدول الشرق اوسطية. كان القصد من هذا المبدأ اساساً تأييد حقوق اسرائيل الاقليمية انطلاقاً من الاتفاق الثلاثي المعقود في عام 1950 بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الذي يهدف الى المحافظة على الحالة الاقليمية الراهنة بعد انشاء اسرائيل وانتصارها العسكري في عام 1948. وبعد حرب الايام الستة واحتلال اسرائيل لمناطق شاسعة من الدول العربية، اخذ هذا المبدأ يثير الحرج في الاوساط السياسية الامريكية، لانه اصبح يتعلق بدول غير اسرائيل.

الولايات المتحدة الامريكية، التي وقفت مع قرار مجلس الامن الصادر في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 1967 والقائل في جملة ما يقول «بوجوب انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة» ايّدت ضمناً رفض اسرائيل الانسحاب من الاراضي المحتلة الى ان تقبل الدول العربية بتنازلات سياسية كبيرة لها، وامتنعت عن التصويت (وكانت الدولة الكبرى الوحيدة التي امتنعت) على قرار الامم المتحدة الذي يستنكر قيام اسرائيل بضم مدينة القدس وما حولها من اراض شاسعة كثيرة في عام 1967، بل قامت بمكافأة اسرائيل في عام 1968 ببيعها خمسين طائرة من طراز «سكاي هوك» وثماني وخمسين طائرة من طراز «فانتوم».

الحصار الاقتصادي للدول كنهج سياسي امريكي

من اجل فرض شروطها السياسية واملاءاتها على الدول التي تتخذ نهجاً سياسياً مغايراً لما تريده واشنطن، مارست الولايات المتحدة وما تزال اسلوباً بشعاً وظالماً بحق دول كثيرة في سبيل كسر ارادتها واضعافها، والعمل على تفاقم المشكلات الحياتية من اقتصادية واجتماعية داخلية فيها، من خلال سياسة الحصار الاقتصادي الذي انتهجته وما تزال تنتهجه ضد الكثير من الدول، فمنذ اواسط الستينيات وحتى اللحظة تفرض حصاراً على كوبا، وكانت فيما بعد قد فرضته على ليبيا وكذلك على العراق وامتد لما يزيد عن عشر سنوات، وتسبب في وفاة حوالي ربع مليون طفل ماتوا بسبب الدواء والغذاء، والحصار الامريكي يطال المواد الاساسية الضرورية للحياة.

الجدير بالذكر، ان الولايات المتحدة تمارس هذه السياسة، وتجبر الكثير من الدول على ممارستها بعيداً عن ارادة المجتمع الدولي وهيئاته الشرعية، كالامم المتحدة وغيرها من المؤسسات التابعة لها. الولايات المتحدة تهدد السودان وايران وسورية حالياً، بممارسة الحصار عليها ان لم تستجب للارادة الامريكية.

وفي الوقت الذي يموت فيه عشرات الآلاف من الجوعى في العالم نتيجة لنقص التغذية والادوية، فان الولايات المتحدة توجه امكانياتها الاقتصادية باتجاه تطوير آلتها العسكرية واسلحة الدمار الشامل، في سبيل بقائها كقوة زعيمة لعالم القطب الواحد.

ان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الحصار الاقتصادي الممارسة ضد دول عديدة تترك اثراً بشعاً على البنى التحتية والفوقية فيها، ويصب ذلك في مجرى تفاقم ازماتها.

المجمع الصناعي المالي الامريكي ودوره في السياسة الخارجية

ان افضل وصف لحقيقة هذا المجمع ودوره في توجيه الرئيس الامريكي وعموم السياسة الخارجية الامريكية، ما ذكره الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور في خطابه الوداعي الى الامة الامريكية مساء يوم 17 كانون الثاني (يناير) من عام 1961 عن خطر هذا المجمع حيث يقول:

«علي ان اقول صراحة ان هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية، مالية، سياسية، فكرية تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الامريكية، ومع اننا نتفهم الظروف التي ادت لنشأة هذه المجموعة، فاننا لا بد وان نحذر من وصولها الى موقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الامريكي، لان ذلك خطر شديد علينا قبل ان يكون خطراً على غيرنا.. ويستطرد.. اذا وقع القرار الامريكي رهينة للمجمع الصناعي العسكري، فان الخطر سوف يصيب حرياتنا وممارستنا الديمقراطية، وقد يصل الى حجب الحقائق عن المواطنين، والخلط ما بين امن الشعب الامريكي وحرياته، وبين اهداف اطراف هذا المجمع ومصالحهم».

ويطرح الاقتصادي الامريكي الكبير كينيث غالبرايث مجموعة ارقام فيما يتعلق بتأثير هذا المجمع على القرار الامريكي، بالتوقف امام الشركات الامريكية العملاقة، وحجم مبيعاتها الذي يمثل 25 % من الناتج العالمي:

ـ ان مبيعات خمس شركات امريكية هي (جنرال موتورز، وول مارت، اكسون موبايل، فورد، وديملركرايسلر) تتجاوز الناتج القومي لـ182 دولة في العالم.

ـ ان دخل شركة (اكسون) للبترول يفوق دخل الاوابيك (مجموعة الدولة العربية المصدرة للبترول) مجتمعة.

والملاحظة الاهم، ان هذه الشركات الكبرى، وهي القوى الصانعة للعولمة، هي الاسخى تبرعاً لمرشحي الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الولايات المتحدة الامريكية، وهي الاكبر اسهاماً في تمويل نشاط مؤسسات ومراكز البحث السياسي والاستراتيجي.

لقد بدأت شركة (هاليبورتن) لمقاولات النفط قبل اكثر من عام على الاحتلال الامريكي للعراق، بترتيب التعاقد مع آخرين على عقود لاعادة اصلاح وتحديث مرافق النفط العراقي في حدود 8 مليار دولار، وبعدها فان شركة (اكسون) هي التي بدأت تضع يدها على عمليات استغلال النفط العراقي وتخطط لانتاج يصل الى 8 ملايين برميل يومياً، كما ان شركة (بكتيل) هي التي حصلت على اهم عقود الاعمار بعد الحرب، مستعينة باثنتين وعشرين الف شركة للمقاولات دعتها للعمل معها في العراق.

العولمة كبداية مرحلة جديدة في النظام العالمي

كان من احد ابرز سمات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الزمني الماضي، هو قدرة الرأسمالية على تجديد نفسها وتطوير ادواتها ووسائلها في السيطرة، ورغم وصولها الى مرحلة الامبريالية المتطورة، لكن لم يجر انهيارها، بعكس ما توقعه كثيرون من الفلاسفة وآباء الاقتصاد السياسي النظري، الذين قالوا بحتمية انهيارها.

لقد استطاعت الولايات المتحدة وفي اوج الحرب الباردة، اشغال الاتحاد السوفييتي في تلك الحقبة بسباق حرب النجوم في عهد الرئيس ريغان، مما كان له اثر بالغ في انهاك الاقتصاد السوفييتي، مما ساعد على انهياره في عام 1990.

لقد ابتدأت الرأسمالية في طرح العولمة في مناخ انهيار منظومة العلاقات الاشتراكية في الاقتصاد وفي مناخ الدخول في مرحلة جديدة لنمو الرأسمال في هيئة الشركات المتعددة الجنسيات، التي اخذت تبشر بالرخاء والرفاهية وتشرع لايديولوجيا الاستهلاك، بالدعوة لدخول جميع الدول في اقتصاد السوق.

وجاءت العولمة في مناخ شهد ثورة معرفية عارمة في المجال التكنولوجي والاتصالات وارتفاع وتيرة الدعوة الى ثقافة عالمية لها مفاهيمها ومعاييرها، بهدف ضبط سلوك الدول والشعوب. وجاء ذلك وسط ارتفاع وتيرة النقاشات والسجالات حول بعض المؤلفات التي اتخذت صفة العالمية مثل: مقالة فرانسيس فوكوياما (نهاية التاريخ) وكتابه فيما بعد الذي حمل نفس الاسم، والتي قصد بها نهاية مرحلة وبداية اخرى جديدة، هي مرحلة الاستمرار والتواصل مع الديمقراطية الغربية، باعتبارها النموذج، القدوة التي اثبتت انتصارها في الصراع، والدعوة الى ضرورة اعادة بنائها في الدول الاخرى، باعتبارها جسر العبور للانتماء الى الغرب او الشمال في المنظور الاقتصادي التنموي بالنسبة الى اهل الجنوب، وفي نفس الاطار ايضاً يجري الحديث عن صدام الحضارات وفقاً لمقولة هنتغتون عن «صراع الحضارات». ان العولمة هي مفهوم يقوم على انشاء نظام عالمي سياسي جديد، من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي، باعتباره حجر الاساس في هذا النظام، مستغلاً آخر منجزات التطور العلمي والتكنولوجي والاتصالات، من اجل بناء رأسمال عالمي كبديل للرأسمال الوطني، وما يترتب على ذلك من انقلاب في المفاهيم على صعيد دائرة العلاقات الاجتماعية التاريخية، الحضارية، والثقافية للشعوب لصالح الاخرى العامة التي يجري التخطيط على قدم وساق من اجل ارسائها.

لقد تغوّلت العولمة واصبحت وحشاً كاسراً، وانفلتت غرائزها المتوحشة، ومقدمات نتائج تطبيقها تشير الى: انه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة، وتتسع الفروقات بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له، وان 20 % من دول العالم تستحوذ على 85 % من الناتج العالمي الاجمالي، وعلى 84 % من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85 % من مجموعة المدخرات العالمية، وان 20 % من حجم القوى العاملة هم من سيملكون فرصة للعمل في القرن الواحد والعشرين.

العولمة تعني ايضاً: تحكم الهيئات الاقتصادية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة الثماني، وكافة الصيغ الاخرى، اتفاقية التجارة الحرة، الغات وغيرها في اقتصاديات الدول من خلال القضاء على القطاع العام، وهي تعني ايضاً اضمحلالاً للطبقة الوسطى، وهي تعني: إغناءً للاغنياء وإفقاراً للفقراء.

الخطوط الاستراتيجية العامة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط:

ان احد اهم المنطلقات الاستراتيجية للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط هو: ان السياسة الامريكية المنتهجة في هذه المنطقة يجب ان تنبع من الحفاظ على المصالح الاسرائيلية في المجالات العسكرية والامنية، بتحقيق التفوق العسكري الاسرائيلي على كافة الدول العربية مجتمعةً، وعدم السماح للدول العربية (حتى الصديقة لها) او اي من دول المنطقة بامتلاك اسلحة قد تهدد الامن الاسرائيلي حاضراً او مستقبلاً، وتاييد اسرائيل فيما تقوم به من اعتداءات على الدول العربية وتأييدها في اقترافها للمجازر اليومية والاغتيالات ومصادرة الاراضي، وهدم البيوت، وحملات الاختطاف والاعتقال ضد شعبنا الفلسطيني في المناطق المحتلة، وبنائها ايضاً للجدار العازل... وكل ذلك تحت دواعي الامن الاسرائيلي. السياسة الامريكية المنتهجة في الشرق الاوسط، تهدف الى الحفاظ على مصالحها والمصالح الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة، من خلال الدعم المادي اللا محدود الذي تقدمه لاسرائيل سنوياً ويتضمن خمسة مليارات دولار، مليار ان منها على شكل مساعدات عسكرية، اضافة الى الهبات التي تتخذ اشكالاً اخرى من الدعم، او ضمان القروض التي تطلبها اسرائيل من البنوك والمؤسسات الامريكية، ومساعدة اسرائيل في بيع بضائعها في الولايات المتحدة ودول عديدة من العالم، بما في ذلك منتوجات الصناعات العسكرية الاسرائيلية من دبابات وصواريخ وطائرات وعربات مدرعة واقمار صناعية (بشرط ان لا يتعارض ذلك مع متطلبات الامن القومي الامريكي)، وقامت اسرائيل فعلاً ببيع نتاجها العسكري الى الهند والصين ودول عديدة في امريكا اللاتينية. ومؤخراً اشترطت الولايات المتحدة على بعض الدول العربية مثل مصر والاردن، ومن اجل اعفاء متدرج للرسوم على بضائعها المصدرة الى الاسواق الامريكية، ان تحتوي على منتج اسرائيلي بنسبة تتراوح بين 10 ـ 15 % من المنتج، ومن اجل ذلك على هذه الدول ان تقوم بعقد اتفاقيات شراكة تجارية مع اسرائيل.

الولايات المتحدة ومن اجل تحقيق مصالحها وتحقيق هيمنة اقتصادية اسرائيلية في الشرق الاوسط، تبنت مقترح شيمون بيريز ـ زعيم حزب العمل الاسرائيلي ـ بانشاء الشرق الاوسط الكبير، وكان قد طرحه لاول مرة في عام 1967 في مجلة «الازمنة الحديثة» الفرنسية في مقال له تحت عنوان «يوم قريب ويوم بعيد»، وبعد ذلك ظهر مشروع الشرق الاوسط الجديد، الذي بدأ الحديث عنه من خلال المشروع الذي اعدته 9 وزارات امريكية و11 مركزاً بحثياً في عام 1979، وصدر تحت اسم:
Regional Cooperation In The Middle East

وهذا المشروع يضم المنطقة من مصر الى ايران، وتركيا واسيا العربية واسرائيل.

لقد جدد شيمون بيريز في كتابه The New Middle East عام 1993، البحث في الموضوع دون تحديد جغرافي، لكن من الواضح في سياق الكتاب، ان المؤلف يتفق مع التحديد الوارد في المشروع الامريكي، هذا المشروع يتحدث عن سوق اقتصادية تشمل المنطقة وعن انشاء مؤسسات مصرفية لتمويل التنمية، وهو ما اتضح في سلسلة المؤتمرات التي عقدت بعد توقيع المعاهدات العربية الاسرائيلية، وتمثلت هذه المؤتمرات فيما عرف بمؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وهي:

مؤتمر الدار البيضاء (1994)، مؤتمر عمان (1995) ومؤتمر القاهرة (1996)، ومؤتمر قطر (1997) ناهيك عن مؤتمر برشلونة الخاص بالشرق الاوسط، والذي تضمن الاشارة الى الجوانب الاقتصادية المختلفة: توظيف موارد المنطقة في خطة اقتصادية شاملة تشكل اسرائيل اساسها القوي والاول.

الولايات المتحدة الامريكية تشكل الداعم الرئيسي الاول للسياسات الاسرائيلية المتطرفة، ان بتبنيها الكامل لوجهات النظر الاسرائيلية فيما يتعلق باسس السلام العادل للصراع الفلسطيني العربي ـ الاسرائيلي، او في الدفاع عن الموقف الاسرائيلي الرافض لقرارات الشرعية الدولية والامم المتحدة، التي اتاحت للفلسطينيين حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واعتبار مدينة القدس جزءاً من الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام 1967. لقد استعملت الولايات المتحدة اكثر من عشرين مرّة حق الفيتو في مجلس الامن اثناء التصويت على مشاريع قرارات تدين الجرائم الاسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني وعموم الشعوب العربية. لقد وقف المندوب الامريكي وحيداً في تصويته برفض قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي في عام 2004، والتي قررت دعوة اسرائيل الى هدم جدارها العنصري العازل وبطلان بنائه، لكن اسرائيل وبرعاية الولايات المتحدة رفضت قرار المحكمة الدولية ورأي المجتمع الدولي.

لقد وضعت الولايات المتحدة خريطة الطريق لحل الصراع الفلسطيني العربي ـ الاسرائيلي، ووعد الرئيس بوش بان يكون عام 2005 عام الدولة الفلسطينية، لكن وبعد الاربعة عشر تحفظاً اسرائيلياً على الخطة الامريكية، فان رأس الادارة الامريكية عاد ليعلن بان عام 2009 هو عام الدولة الفلسطينية.

ان انحياز الولايات المتحدة وتبنيها الكامل لوجهات النظر الاسرائيلية، هو الذي يشجع اسرائيل على رفض قرارات الامم المتحدة.

لقد اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اريل شارون، في مؤتمر هرتسيليا في 2004/12/16، بانه اتفق استراتيجياً مع الرئيس بوش، على عدم انسحاب اسرائيل من كل المناطق التي احتلتها في عام 1967، وان لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين الى مدنهم وقراهم، وان لا انسحاب من مدينة القدس العربية، وان لا سحب للمستوطنات من اراضي الضفة الغربية. وبعد ذلك ماذا سيتبقى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؟.

من الجدير ذكره: ان اسرائيل لم تضع حتى اللحظة حدوداً جغرافية لدولتها، وهي ايضاً دون دستور مكتوب، وتمارس تمييزاً عنصرياً بشعاً ضد السكان الفلسطينيين في المنطقة التي احتلتها في عام 1948. وتاريخ اسرائيل مليء بمواقف تأييدها للانظمة العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا، فقد كانت تنسج افضل العلاقات مع النظامين العنصريين في البلدين الافريقيين. التاريخ الاسرائيلي حافل ايضاً بتأييد اسرائيل للانظمة الدكتاتورية كنظام الرئيس المخلوع بينوشيت في تشيلي ابّان حكمه، وكذلك ايدت العديد من الانظمة الدكتاتورية الاخرى.

لقد عقدت الولايات المتحدة اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل، وهي بموجب هذه الاتفاقية ملتزمة بحماية اسرائيل، وتزويدها باحدث الاسلحة والتكنولوجيا الامريكية.

اهمية نفط الشرق الاوسط للولايات المتحدة:

ان احد ابرز الاسس الاستراتيجية للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط هو الاستيلاء على بترول المنطقة، ومن اهم دولها بترول العراق، الذي يشكل احتياطاً بترولياً استراتيجياً هائلاً.

من المعروف ان الشعب الامريكي يمثل 6,3 % من سكان العالم، لكنه يستهلك 60 % من بترول هذا العالم، والمهمة الاولى للاستراتيجية الامريكية تقتضي المحافظة على هذه النسبة مهما كانت ظالمة للآخرين، والعمل على فرضها بكل الوسائل، دون ان تخدع نفسها باية اوهام عن مبادئ العدل والمساواة، حتى لو اضطرت في سبيل ذلك الى استعمال قوة السلاح، لان المبادئ تخاطب الضمائر والحقائق تصنع الحياة.

كان ذلك هو احد ابرز الاستنتاجات التي خلص اليها «مركز بيكر لاستراتيجيات البترول» في هيوستن في الولايات المتحدة، كما خلص الى نتيجة اخرى وهي «ان بترول العراق وبترول بحر قزوين لم يصلا الى الطاقات العليا لاستغلالهما.. لذلك فان الاستراتيجية الامريكية تستطيع انشاء شبكة واحدة واسعة ومأمونة لبترول الشرق الاوسط وبترول بحر قزوين، وبذلك يمكن ضمانة المستقبل الامريكي لمئات السنين».

ان نفط وثروات العراق كانت السبب الابرز في الاحتلال الامريكي للبلد العربي. لقد تشدقت الولايات المتحدة بحجج واهية وضعيفة في تغطية الاهداف الحقيقية لها في غزو العراق مثل: امتلاك العراق لاسلحة دمار شامل، وتشكيله خطراً على الامن القومي للولايات المتحدة، وغيرها من الاسباب التي اثبتت الحقائق بطلانها بشكل كامل.

التواجد العسكري الامريكي في المنطقة:

لقد لخص كولن باول وزير الخارجية الامريكي في مؤتمر صحافي له في كانون الثاني (يناير) عام 2003 «بان الهدف من شن الحرب على العراق هو ايجاد خارطة جديدة للمنطقة والمحافظة على امن اسرائيل». تناسى الوزير باول لحظتها هدفاً استراتيجياً آخر، وهو تعزيز التواجد العسكري الامريكي في قلب منطقة الشرق الاوسط وفي العراق تحديداً، بهدف السيطرة على كامل المنطقة وامتلاك امكانية حقيقية لتوجيه التهديدات الى سورية وايران باعتبارهما (من دول محور الشر) اضافة الى تهديد لبنان.

لقد نشرت الصحف الامريكية في نيسان (ابريل) من عام 2004 تفاصيل الخطة العسكرية للتواجد العسكري الاستراتيجي الامريكي، من خلال اربع قواعد عسكرية امريكية يجري تشييدها في العراق، والبنتاغون يخطط لابقاء هذه القواعد بشكل دائم وحتى في حالة سحب القوات الامريكية من العراق.

احتلال العراق هو جزء من رؤية شمولية استراتيجية للولايات المتحدة، تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية الاخرى في عام 1990، وفحواها وفقاً لاستنتاجات العديد من مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية الامريكية، ووفقاً «للتقرير الرئاسي» الذي اعدته مجموعة عمل تتألف من اربعين وزيراً وسفيراً وخبيراً سبقت لهم الخدمة في ادارات امريكية من قبل، وكان من بينهم: الكسندر هيج ـ من ادارة ريغان، انتوني ليك ـ مستشار الامن القومي في عهد ريغان، صمويل لويس ـ السفير الامريكي في اسرائيل لثماني سنوات.. وتم انجاز التقرير في شهر حزيران (يونيو) من عام 2001.. يركز التقرير على: اهمية ابقاء الولايات المتحدة كزعيمة للعالم وعدم السماح بظهور قوة موازية اخرى لها والحيلولة دون ظهورها. كما ويركز فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط على اهمية ضمان امن الخليج وموارده البترولية على نحو نموذجي، وعدم الضغط على اسرائيل فيما يتعلق بما يسميه (النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي).

ان احتلال امريكا لافغانستان قرّبها من بترول بحر قزوين، واحتلالها للعراق ضمن لها امن الخليج وموارده البترولية.. والضمانة هي التواجد العسكري الامريكي في البلدين المحتلين.

السلاح النووي في الشرق الاوسط:

ان كافة المصادر بما في ذلك معاهد الابحاث العسكرية الامريكية، تشير الى امتلاك اسرائيل لما يزيد عن 200 رأس نووية، قادرة على تدمير المنطقة العربية بكاملها، والوصول الى باكستان واندونيسيا وغيرها من الدول الاسلامية. ومن المعروف ان اسرائيل ترفض التوقيع على المعاهدة الدولية لحظر انتشار الاسلحة النووية، وهي لا تسمح للجنة الدولية للطاقة الذرية بمراقبتها او القيام بتفتيش منشآتها النووية.

الولايات المتحدة الامريكية تجيز لاسرائيل ذلك، تحت حجة ان اسرائيل تحمي حدودها وتدافع عن امنها! وتدمير اسرائيل للمفاعل النووي العراقي في عام 1981، والذي كان يستعمل لاغراض سلمية، لاقى ترحيباً آنذاك من الولايات المتحدة.

المسألة تتكرر الآن مع ايران، فاضافة الى التهديدات الاسرائيلية المستمرة بتدمير المنشآت النووية الايرانية، والتي وفقاً لما تؤكده روسيا، المورّد الرئيسي لهذه المنشآت، تُستعمل لاغراض سلمية، فان الولايات المتحدة جعلت شغلها الشاغل ما تسميه «تسلح ايران النووي». فاضافة الى اعتبارها ايران من دول «محور الشر»، فانها تهدد بفرض حصار دولي عليها ان لم تلتزم بما تمليه واشنطن! امريكا لا تسمح للدول العربية بامتلاك صواريخ بعيدة المدى، لانها قد تهدد اسرائيل مستقبلاً، والمعروف ان ما من دولة عربية تمتلك اسلحة نووية، وهي في الاساس غير قادرة على تصنيعها.

ورغم عدم اعتبار الهند وباكستان من دول الشرق الاوسط، لكن هذه المنطقة تتأثر بما يجري هناك، اذ ان اسرائيل تهدد ايضاً بامكانية تدمير المنشآت النووية الباكستانية (باعتبار باكستان بلداً اسلامياً) اذا ما فكرت باكستان يوماً بمساعدة الدول العربية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، من جانبها فان الولايات المتحدة شددت من رقابتها على المنشآت النووية الباكستانية رغم وجود تعاون عسكري تسليحي ونووي بين اسرائيل والهند.

استغلال الولايات المتحدة لاحداث 11 ايلول:

استغلت الولايات المتحدة وما زالت تستغل احداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001 ابشع استغلال. وجيّرت ما جرى لصالح اهدافها الاستراتيجية عالمياً ومحلياً على صعيد الشرق الاوسط ومناطق اخرى عديدة من العالم، فتحت شعار «مكافحة الارهاب» يمكنها غزو واحتلال مطلق بلد، وهذا ما جرى في الحالتين الافغانية والعراقية. وتحت شعار (مساندة الارهاب) يمكنها الاطاحة باي زعيم لدولة معينة. وتحت شعار «من ليس معنا فهو ضدنا» يمكنها الضغط على دول عديدة من اجل السير في الفلك الامريكي وتبني المشاريع ووجهات النظر الامريكية بالكامل، والا تعرضت هذه الدول للتهمة الامريكية الجاهزة وهي (مساندة الارهاب) كما في حالات سورية وايران ولبنان وغيرها من دول العالم!

(والمعركة ضد الارهاب) وفقاً للشعارات الامريكية المرفوعة، هي معركة غير محددة بزمن او جغرافيا، فهي مفتوحة في كل وقت وضد اي بلد تراه الولايات المتحدة ارهابياً.

لقد استغلت الولايات المتحدة احداث 11 ايلول (سبتمبر) على الصعيد الداخلي بشكل يعيد الى الاذهان (وفقاً للعديد من الصحف الامريكية والمنظمات الامريكية المعنية بحقوق الانسان) الحقبة المكارثية، والتضييق على حقوق المواطن الامريكي، وبخاصة من الاصول العربية والاسلامية الذي اصبح معرضاً للاعتقال طويلاً دون توجيه تهمة اليه، بل لمجرد الشك بمساندته للارهاب، وغيرها من الحقوق التي جرت مصادرتها. ومن اجل ما تسميه الولايات المتحدة (بالقضاء على البيئة التي تنتج الارهاب)، اخذت تطالب الدول العربية (من بينها الحليفة لها) بالقيام بالاصلاح وتحقيق الديمقراطية في بلدانها.

ان الهدف الحقيقي من الدعوة الى الاصلاح وبناء الديمقراطية في العالم العربي، هو انتاج الديمقراطية التي تخدم المصالح الامريكية في العالم العربي، والا ما معنى فرضها حصاراً على الرئيس الراحل عرفات المنتخب ديمقراطياً كرئيس من اكثر من 75 % من الشعب الفلسطيني! وحظر لقاءات المسؤولين الامريكيين معه لاكثر من ثلاث سنوات؟

وما معنى انها تقف ضد الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني في الانتخابات الاخيرة؟ وتقوم هي وكافة الدول الغربية واسرائيل بفرض حصار خانق على شعبنا وفي كل المجالات (عقاباً له) على هذا لخيار، وتحاول وبكل ما استطاعت من قوة اسقاط الحكومة الشرعية في المناطق الفلسطينية.

الولايات المتحدة تتدخل في مناهج التعليم العربية، وتفرض حصاراً على الفضائيات العربية التي تحاول الاقتراب من الحقائق: تقصف مكاتبها، وتغتال مراسليها، في الوقت الذي تدّعي فيه الحرص على حرية وسائل الاعلام! نحن لا ننكر اهمية الاصلاح وتحقيق الديمقراطية في كل البلدان العربية، ونحن نطالب بها كاستجابة موضوعية لحقائق العصر، وليس انطلاقاً من فرضها باعتبارها املاءات امريكية ليس الاّ!

* كاتب فلسطيني يقيم في الاردن